

سوريا تعلق استيراد الهواتف المحمولة لتحسين سعر الليرة

المبادرة تستهدف تقليل الطلب على الدولار مؤقتاً وضبط أولويات التوريد

لجأت الحكومة السورية إلى تعليق استيراد الهواتف المحمولة في محاولة لضبط الاستيراد بالدولار وتوجيه نحو المواد الأساسية، في ظل شحّ قياسي في مخزون النقد الأجنبي وانهايار غير مسبوق لليرة، حيث تستهدف السلطات تحسين سعر الليرة من خلال تقليل الطلب على الدولار بشكل مؤقت.

دمشق - علّقت وزارة الاقتصاد السورية استيراد أجهزة الهواتف المحمولة "حتى إشعار آخر"، في خطوة بررتها الهيئة الناظمة للاتصالات بمنح الأولوية لاستيراد مواد أساسية وسط شحّ الدولار وتدهور الليرة. وتعاني سوريا، التي تشهد أزمة اقتصادية حادة بعد عشر سنوات من الحرب وتطلها عقوبات غربية، في توفير الدولار الضروري لاستيراد احتياجاتها الأساسية، في وقت تسجل الليرة منذ مطلع العام انخفاضاً غير مسبوق، تراوح معه سعر الصرف بين أربعة آلاف ونحو 4500 ليرة. ولا يزال سعر الصرف الرسمي يعادل 1256 ليرة. وطلبت وزارة الاقتصاد في قرارها من إدارتها في المحافظات "عدم قبول طلبات لاستيراد أجهزة الهاتف المحمول وعدم منح أي إجازة استيراد" جديدة.

وأبدى خوفه من أن يدفع القرار كبار التجار إلى أن يحتكروا ويتحكموا بأسعار هواتف معينة مطلوبة أكثر من غيرها.

ويشكك البعض في خلفيات القرار. وقال خبير تقني مقيم في تركيا، فضل عدم الكشف عن هويته، إن "هدف دمشق قد يكون حصر سوق الهاتف الخليوي بيد رجال أعمال محسوبين عليها"، ما يعني أنه سيكون على المواطنين شراء الهواتف من "شركات مقرّبة من السلطات وبأسعار التي تفرّضها".

وبموجب القرار ذاته، سيتم وقف عمل أي جهاز جديد على الشبكة السورية بدءاً من 18 من الشهر الحالي، على أن يتم السماح للمواطنين في سوريا باستخدام أجهزتهم لمدة 30 يوماً شرط التعريف عنها لدى دخولهم الحدود. وتتهدد سوريا بعد أكثر من عشر سنوات من الحروب أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها مؤخرًا تدابير التصدي

المعروضة". وأبدى خوفه من أن يدفع القرار كبار التجار إلى أن يحتكروا ويتحكموا بأسعار هواتف معينة مطلوبة أكثر من غيرها.

وأفادت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في بيان الثلاثاء عن تعليق التصريح عن الأجهزة الخليوية الجديدة، وذلك "بعد التأكد من توفر أعداد أجهزة خليوية أكثر من ثلاثة أضعاف أعداد المشتركين الحاليين، من أجل إعطاء الأولوية لاستيراد المواد الأساسية اللازمة لاحتياجات المواطنين".

ونقلت صحيفة الوطن عن مصدر مالي قوله إن "الحكومة اتخذت سلسلة من الإجراءات" لوقف تدهور الليرة، أهمها "إيقاف استيراد العديد من المواد التي تعتبر من الكماليات ويمكن

مخصصات الهواتف المحمولة ستوجه إلى تمويل مواد أساسية أخرى وسط شحّ الدولار وتدهور الليرة

وأيضا توفير الدولار الضروري لاستيراد احتياجاتها الأساسية، في وقت تسجل الليرة منذ مطلع العام انخفاضاً غير مسبوق، تراوح معه سعر الصرف بين أربعة آلاف ونحو 4500 ليرة. ولا يزال سعر الصرف الرسمي يعادل 1256 ليرة. وطلبت وزارة الاقتصاد في قرارها من إدارتها في المحافظات "عدم قبول طلبات لاستيراد أجهزة الهاتف المحمول وعدم منح أي إجازة استيراد" جديدة.

وأبدى خوفه من أن يدفع القرار كبار التجار إلى أن يحتكروا ويتحكموا بأسعار هواتف معينة مطلوبة أكثر من غيرها.

ويشكك البعض في خلفيات القرار. وقال خبير تقني مقيم في تركيا، فضل عدم الكشف عن هويته، إن "هدف دمشق قد يكون حصر سوق الهاتف الخليوي بيد رجال أعمال محسوبين عليها"، ما يعني أنه سيكون على المواطنين شراء الهواتف من "شركات مقرّبة من السلطات وبأسعار التي تفرّضها".

وبموجب القرار ذاته، سيتم وقف عمل أي جهاز جديد على الشبكة السورية بدءاً من 18 من الشهر الحالي، على أن يتم السماح للمواطنين في سوريا باستخدام أجهزتهم لمدة 30 يوماً شرط التعريف عنها لدى دخولهم الحدود. وتتهدد سوريا بعد أكثر من عشر سنوات من الحروب أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها مؤخرًا تدابير التصدي

المعروضة". وأبدى خوفه من أن يدفع القرار كبار التجار إلى أن يحتكروا ويتحكموا بأسعار هواتف معينة مطلوبة أكثر من غيرها.



أسعار الهواتف حلقت عالياً

متوسط راتب الموظفين في القطاع الخاص حوالي خمسين دولاراً. وقدرت قيمة كلفة السلة الغذائية الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر بحوالي 136 دولاراً وفق سعر الصرف في السوق السوداء. وكانت لقانون العقوبات الأميركي المعروف باسم قيصر آثار مدمرة على الاقتصاد السوري، حيث تجلّى ذلك في استهداف كل شخص أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا، وشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز. واستهدف القانون عدداً من الصناعات التي تديرها سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة.

والحق هبوط الليرة الضرر بالنشطة الأعمال مع تزايد الكثير من التجار وشركات التجارة في البيع أو الشراء، في بلد بلجا فيه كثيرون إلى المخدرات الدورية للحفاظ على أموالهم. وتنتقد أوساط اقتصادية تردد السلطات في التدخل لحماية احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما زاد الضغط على الليرة، في ظل تراجع حاد في التحويلات النقدية من الخارج، والتي تمثل مصدراً مهماً للنقد الأجنبي، من عشرات الآلاف من السوريين المقيمين في دول مضطربة من جائحة كوفيد - 19. وبلغ متوسط الراتب الشهري للموظفين في القطاع العام في مناطق سيطرة الحكومة السورية مطلع العام 2021 حوالي عشرين دولاراً وفق سعر الصرف في السوق السوداء، فيما بلغ

في فبراير الماضي، تكبد قطاع النفط خسائر بنحو 91.5 مليار دولار. وحسب طعنة، أنتجت سوريا خلال العام 2020 نحو 80 برميل نفط يومياً من إجمالي حوالي 89 برميلاً استخرجت من مناطق خارجة عن سيطرة دمشق، مقابل إنتاج يومي بلغ 400 برميل قبل اندلاع النزاع. وتدهور سعر صرف قيمة العملة المحلية لليرة بحوالي 98 في المئة مقابل الدولار في السوق السوداء خلال العقد الأخير، وهوت الليرة بنحو 40 في المئة خلال العام الجاري فقط. وحدث آخر تهوي لليرة السورية في الصيف الماضي عندما بلغت حاجزاً نفسياً عند ثلاثة آلاف ليرة للدولار، بسبب مخاوف من أن يزيد تشديد العقوبات الأميركية حال الاقتصاد سوءاً.

لوبياء كوفيد - 19. كذلك زاد الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور، حيث يودع سوريون كثير، بينهم رجال أعمال، أموالهم، الوضع سوءاً في سوريا. وضغطت الأزمة اللبنانية على مصدر رئيسي للدولار بالنسبة إلى سوريا، مما أدى إلى إلحاق المزيد من الضرر بعملة تثنّ تحت وطأة سنوات من العقوبات الغربية وصراع مدمر مستمر منذ نحو عشر سنوات. وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة في تقرير صدر في سبتمبر 2020، بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مُني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب فقط نحو 442 مليار دولار. ووفق ما أفاد وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعنة أمام مجلس الشعب

مقايضة أفغانية لإيران: النفط مقابل توفير المياه

وتسببت عقود من الحرب في أفغانستان، ومعارضة إيران للمشروع في إعاقة إنشاء السد، حتى وضعه الرئيس الأفغاني على رأس قائمة أولوياته عام 2017، وحينها بدأ التشييد. وأوضح غني أن المشروع من شأنه "النهوض باقتصاد نمرود وأفغانستان ككل". ووفق بيانات حكومية، تعرض السد للهبوط 35 مرة على الأقل في العامين الماضيين؛ ما خلف نحو 39 قتيلاً.



أشرف غني يتوجب على إيران توفير النفط في حالة رغبتها في المياه

وسيساعد سد "كمال خان" في ري حوالي 175 ألف هكتار من الأراضي، وتوليد ما يصل إلى 9 ميغاوات من الكهرباء، وفقاً لهيئة تنظيم شؤون المياه الوطنية في البلاد.

من جانبه، قال رئيس الهيئة خان محمد تاكل، في حفل الافتتاح إن السد لديه القدرة على "تحويل أرض نمرود القاحلة إلى سلة غذاء لأفغانستان". ويشار أن شركة أفغانية - تركية هي من أنهت المرحلة الأخيرة من بناء سد "كمال خان"، بتكلفة قدرت بنحو 78 مليون دولار أميركي. وتسلسل هذه المقايضة التي فرضها الرئيس الأفغاني الضوء على أزمة الجفاف في طهران حيث يجمع خبراء أن إيران تبدو اليوم في حاجة إلى دعم قطاع الطاقات المتجددة والاستثمار في معالجة المياه أكثر من أي قطاع آخر، وقد على الأفغاني - الهندي، والمعروف أيضاً باسم سد سلمى، في مقاطعة هرات المجاورة.

كابول - كشفت تصريحات الرئيس الأفغاني أشرف غني بخصوص اتفاق توفير المياه إلى إيران عن رغبة في مقايضة المياه بالنفط، حيث ألح غني على ضرورة تقديم طهران مقابل كميات المياه، في إشارة إلى النفط في ظل حاجة إيران الماسة للماء بالنظر إلى الجفاف وأزمة نقص المياه. وقال الرئيس الأفغاني، إنه يتوجب على إيران توفير النفط للأفغان في حالة رغبتها في المياه. وجاء ذلك في كلمة القاها خلال مشاركته الأربعاء في افتتاح سد "كمال خان" الذي يعد ثاني أكبر سد غربي أفغانستان على الحدود مع إيران. وقال غني "أفغانستان لم تعد تمنح المياه المجانية لأي شخص ويجب على إيران توفير الوقود للأفغان مقابل المزيد من المياه". غير أنه في المقابل شدد على استمرار التزام كابل بتقديم حصص المياه المتفق عليها مع طهران في اتفاقيات المياه الموقعة بالفعل بينهما.

وتابع "سيتم تزويد إيران بالمياه وفقاً لاتفاقية المياه بين البلدين، وليس أكثر مما تم الاتفاق عليه، فإذا كانت طهران تريد المزيد من المياه فعليها أن تدفع شيئاً بدلاً من ذلك"، في إشارة إلى النفط. كما شدد على أن "شركة أفغانية - تركية هي يعتمدان على بعضهما البعض وليس في منافسة في ما بينهما". ويقع سد "كمال خان" على نهر هلمند في منطقة شهر برك في مقاطعة نمرود (جنوب غرب)، وتم التخطيط لإنشائه في الستينات. وبسعة تزيد عن 50 مليون متر مكعب، يأتي سد "كمال خان" ك ثاني أكبر سد غربي أفغانستان، بعد سد الصداقة الأفغاني - الهندي، والمعروف أيضاً باسم سد سلمى، في مقاطعة هرات المجاورة.

الأزمة الاقتصادية في لبنان ترفع سعر الخبز المدعوم للمرة الثالثة

ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات. ووفق تقديرات الأمم المتحدة، فإن نسبة الفقر في لبنان ارتفعت عام 2020 إلى 55 في المئة، بعدما كانت 28 في المئة عام 2019، فيما ارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع من 8 إلى 23 في المئة. ويحذر خبراء من أن الطبقة الوسطى الدنيا بدأت تخفّفي، مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المئة من قيمتها أمام الدولار في السوق السوداء، فيما السعر الرسمي مثبت على 1507 ليرات.



الخبز لمن استطاع إليه سبيلاً

ودفع التغيير السريع في سعر الصرف خلال الأيام الأخيرة عدداً من المصالح التجارية الكبرى إلى إقفال أبوابها لإعادة تسعير سلعتها. كما توقفت مصانع عن الإنتاج في انتظار استقرار سعر الصرف. وشهدت متاجر صدمات بين المواطنين على شراء سلع مدعومة. وشهد لبنان في أكتوبر 2019 انتفاضة شعبية عارمة استمرت أشهراً للمطالبة بتغيير الطبقة السياسية بأكملها بسبب الفساد والعجز عن حل الأزمات المزمنة في البلاد. وبلغ معدّل التضخم السنوي في لبنان في نهاية العام الماضي 145.8 في المئة، بحسب الإحصاءات الرسمية. وفي مطلع شهر مارس، ارتفع سعر لحوم المواشي بنسبة 110 في المئة خلال عام وسعر الدجاج بنسبة 65 في المئة، وفقاً للبنك الدولي.

دفعت الأزمة الاقتصادية الحادة في لبنان الحكومة إلى رفع سعر الخبز المدعوم للمرة الثالثة على التوالي في ظل انهيار قيمة العملة المحلية لليرة أمام الدولار وتجاوزات سياسية تزيد من الضغوط على المواطنين، ما يندّر بتغذية الاحتقان الاجتماعي في وقت تواجه فيه الأسر الفقيرة وتآكل مقدراتها الشرائية.

بيروت - أعلنت السلطات اللبنانية مساء الثلاثاء رفع سعر الخبز المدعوم وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد والتي أدت إلى انهيار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، في ثالث زيادة تطل سعر هذه السلعة الأساسية منذ يونيو الماضي. وقالت وزارة الاقتصاد والتجارة في بيان أوردته وكالة الأنباء الرسمية إن سعر كيس الخبز زنة 960 غراماً ارتفع من 2500 ليرة إلى 3000 ليرة.

وأجّح هذا الانهيار الحادّ للقدرة الشرائية وتفاقم الأزمات المتتالية التي تعصف بلبنان غضب المواطنين الذين يتظاهرون باستمرار احتجاجاً على أوضاعهم المأساوية ووفقاً للأمم المتحدة بات أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر. وابتداءً من 1507 ليرة للدولار، فإن سعر العملة الخضراء في السوق السوداء لاس الأسبوع الماضي عتبه 15 ألف ليرة، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي، قبل أن ينخفض هذا الأسبوع إلى حوالي 11 ألف ليرة. وتحت خط الفقر. وابتداءً من 1507 ليرة للدولار، فإن سعر العملة الخضراء في السوق السوداء لاس الأسبوع الماضي عتبه 15 ألف ليرة، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي، قبل أن ينخفض هذا الأسبوع إلى حوالي 11 ألف ليرة. وابتداءً من 1507 ليرة للدولار، فإن سعر العملة الخضراء في السوق السوداء لاس الأسبوع الماضي عتبه 15 ألف ليرة، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي، قبل أن ينخفض هذا الأسبوع إلى حوالي 11 ألف ليرة. وتحت خط الفقر. وابتداءً من 1507 ليرة للدولار، فإن سعر العملة الخضراء في السوق السوداء لاس الأسبوع الماضي عتبه 15 ألف ليرة، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي، قبل أن ينخفض هذا الأسبوع إلى حوالي 11 ألف ليرة. وتحت خط الفقر.

3000 ليرة قيمة ارتفاع سعر كيس الخبز من نحو 2500 حالياً للمرة الثالثة منذ يونيو 2020

وبذلك يكون سعر هذه السلعة الأساسية ازداد بأكثر من الضعف منذ مايو الماضي، أي في أقل من عام. وعزت الوزارة هذه الزيادة إلى "عدم تشكيل الحكومة ما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الليرة اللبنانية مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار، وبالتالي أدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج ربة الخبز". وكانت الوزارة رفعت سعر ربة الخبز من 2000 إلى 2500 ليرة في فبراير الماضي وقبل